

في المكان وكان الشيء في الموضوع وهو المفهوم من كلام القائل المذكور ثم قرأ قوله بين  
كون الشيء في الموضوع وبين نفس كون الموضوع نفس ذلك الشيء الى انفس في التعليل  
حيث قال وجود الاعراض في نفسها هو وجودها في موضوعها تسوي ان المراد  
هو الوجود لما كان مخالفا لها في ان الوجود حتى يكون موجودة واستثناء الوجود عن  
الوجود حتى يكون موجودا لم يصح ان يقال وجوده في نفسه هو وجوده في نفسه  
لا وجود وجودا كما يكون للبياض وجودا بل يمتدان وجوده في موضوعه نفس وجوده  
وغيره من الاعراض وجوده في موضوعه وجود ذلك الغير وعلى هذا يحسب ان قولنا لا وجود  
قوله من اجل اعتباره الوجود وكونه امرًا متياعا مضمنا بما ذكره في موضع اخر من  
التعليق وهو قوله الوجود الذي للجسم هو وجوده في الجسم لا حال البياض والجسم في  
ايقول ان لا يبقو في البياض والجسم وقال تعليقه في كتابه لتفصيل عن اذا قلنا كذا يوجب  
تساوية الوجود العام بل يحسب تنبيهه كل موجود بوجوده خاص والوجود اما ان يوصف  
بفصول فيكون الوجود في المعلق على هذا الوجه فمسلما او يكون الوجود العام من لوازمه  
خاصة بهما في الشيء موجودا وقال في نفسه ليس كل موجودا في حقيقة فيها صفة بها صارت  
وذلك لتفصيلة حقيقة انها وجدت قول ولا يترك قولنا بعدا اذا قلنا وجود كذا  
فانما تنبيهه موجوده ولو كان الوجود ما به بصير الشيء في الاقضية كان يحتاج الى الوجود  
نفسه فان الوجود نفس وجوده الشيء في الشيء انتهى فان مراده من الوجود في الشيء  
الانتماء الى المصنف للوجودات الخاصة بل المراد منها هو الوجود الذي من غيره

بهم

بنفسه وموجوده الهيئة به بالاسما غير حقيقة الوجودية بقدر وجوده في نفسه بنفسه  
الشيء في الشيء عن ذلك الامر الا غير المنزوع من باب وجود الشيء في الاعيان ليشلا لم يزل كلابه  
سادعا ولا عاقا واما ما ذكرنا قدام المتأخرين حيث يجهل هذه العبارة واما ما ذكرنا  
من الشيء الرئيس وقوابه وانما هو على اعتباره الوجود وان الافراد في المعينات بسوي  
المعصوم بقدره في الحكم عن بواضعها وان قد كنت شديد الاعتناء بهم في اعتبار الوجود  
وتاسر المعينات حتى ان هذا لم يزل وانكشافا لكنا فابدا ان الامر يكسر ذلك وهو  
ان الموجودات هي الحقائق المتصرفة الواقعة في الدنيا وان المعينات المعبر عنها في عرفنا  
من اهل الكشوف والحقين بالاعتناء الثانية ما نسبت الى الوجود ابا كما يظهر للذين  
تتأخرفا قولنا لا ائنة انشاء الله تعالى وسنعمل فيما ان مراتب الوجود لا ائنة التي هي  
المكتمات ليست الا اشعة وانوار للنسب الحقيقية والوجود الواجب على جمده وليست هي اسما  
مستقلة بحياها وحيوات مترتبة بل وانها على ما هي مشونات لذوات واحدة وتوحيدها  
لحقيقة نامردة بل ذلك بالمره ان القطع وهذه حكمية عايرة ذلك لسطه وتحقيقه  
انشاء الله تعالى وبالجملة فقولنا ذلك لان مفهوم الوجود العام وان كان امر ائنتيا  
مصلها بانتمائها كقولنا افراده وملك وماتة امر بصينية كالان الشيء كلك بالقباس  
للافراد من الاشياء المخصوصة فنسبت مفهوم الوجود الى افراده ونسب مفهوم الشيء الى  
افراده كقولنا الوجودات معان مجموعها الاسماء استعملت بالغات امرها بالقباس  
والنقصية شرح اسمائها او وجود كذا ووجود كذا الوجود الذي لا سبيل له بل هو مجموع